

مطلقا او طاهر بل باهل مثله ذلك بل المحل فما اذا انتهى بالماء  
 ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالماء فليست له حاجة  
 ووضعية اصلا ثم تعين الماء المستغنى عنه بالعرفان حاج من فزجه  
 معتاد صفة للفرج وكوعير بالاصح لكان اولى قول ولو كان الاصح  
 منداي انداد عارضا ولا كفى فيه الحجر ان كان له الماء فقطاي  
 يخرج منها البول يتقننه اما اذا لم يتقن دخول ذلك والبكر فيخرج  
 الحجر اذا وصل البول اي يقينا او اذا لم يتقن ذلك اجزاء الحجر  
 وغزيرته الحاي حال او شرعا نحو مرض كسفر ومن ريق طنة  
 الحرق الثلاثي لازم والمقدري منه رابع وهو ريق او ما يقوم  
 مقامها اي الحشفة وفي بعض النسخ مقامها بالثنية وهو يخرج  
 من الثنية اذا معنى له نطف مع الاتصال فان تقطع نقي في  
 المنفصل الماء وان يجاوز ضمير ولا حشفة فان تقطع وجاوزان  
 صار بعضه باطن الالية او الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمه  
 والحاصل ان الخارج اما ان يكون متصلا او منفصلا وعلى كل ما  
 ان يجاوز ان كان متصلا ولم يجاوز اجزاء الحجر او جاوز نقي الى  
 في الحصى او متقطعا ولم يجاوز نقي الماء المتقطع واجزاء الحجر غير  
 او جاوز فللك حكمه وفي شتم رانه بعض عن مجاوز الصفة والحشفة  
 فيمن ابته به اذا عبر طران يقدر الماء من ازالة الخبثان بل قصود  
 ان تغلب على طنة لولا علامته ظهور الحشفة بعد الغومة قول  
 وسين تثليث الاستنجاء بالماء كسائر النجاسات لا تقلمه من رغن افتا والديه  
 قال عثم ومعناه انه اذا استعمل ما حتى غلب على طنة زوال النجاسة  
 فهي كالغسله الواحدة فبني ان ياتي بثانته وثالثته وليس المراد ان ياتي  
 بما قدر المستعمل او لا تقصا قول قول ولا يصور فيه تغليث واذا كثر  
 شنجنا راما الاستنجاء بالحجارة يثليثه بان ياتي بمسحيتين بعد الثلاث  
 كافي حواسي سم على المنهج ولا يقصر شتم زنجها بين فايه اذا امرت ان لا

يظهر

يظهر للنجاسة ربح في يدك فغسلها بالماء قبل الاستنجاء لانا نتحقق  
 الخ قال في الا ان شتمها في الملاقى للمحل فانه دليل على نجاستها كما هو  
 ظاهره قلت وهو مستفاد من التعديل وهو قوله ايضا لا نجس  
 بالثنية واما التعديل الثاني وهو قوله ولان هذا المحل خفف فيه  
 فنقض عدم التحجيس للمحل سوا شتمها من الملاقى او الا لزيادة  
 واحلاهم بخلافه اي فلا فرق بين ان يشتمها من الملاقى او لا لعللة الثا  
 اهاج وقال شنجنا مقتضى العلة الاولى للم نجاسة الموضع حشفت  
 حيث تحقق ان الرجح من المحل الملاحة للنجاسة على العلة الثانية  
 وهي قوله ولان هذا المحل نجس والظاهر كلامه في الجاني الى الكراهة  
 مصطفا وهو المعتمد ويحتمل الخ لو قدم هذا الواقي الموضع  
 الطابع وعلله خالف ذلك اهما ما بالواجب قول اي لان غالب  
 هذا مندوب قاضي الحاجة اي مردد قضاها استقبال  
 القبلة اي عين اللعنة ولو طنت بالاجتهاد ويجب على الولي منع  
 موليه ما يحرم وينذر منعه مما لم يقل وهو خذ من هذا احتر  
 شراة الله والولد الصغير القبلة اي عنها يقينا او طنا كما  
 لذلك لقضاء الحاجة مع سائر افعال شنجنا ربح حيث  
 يستر العمرة وخالفه في كلام الشيوخ بواجفة ولو كفاه دون ثلثي ذراع  
 كفي او احتاج الى زيادة وحيث فلو بالقيام واجبا ستر من ستره الى  
 قدمه قول وعبارته ثم ويشترط في عرض الا ان يعم جميع ما توجه  
 به سوا في ذلك التقيام والبالس من رفع ثلثي ذراع اي في حق الناس  
 كما مر بدراع الاد من راجع لجميع ما قبله فهاج خلافه الاولي  
 قال شنجنا قول اعتمد شنجنا ربح انكرا جهة انه قلت لعله اعتمد في غير  
 شرحه فان الذي رايت في شرحه انه خلاف الاولي كما قاله المؤلف اهاج  
 فلا تستقبلوا القبلة في المراتد بالاستقبال والاستعداد ان يستقبل  
 او يستقبل القبلة بعين الخارج لا بالصدر حتى لو استدر القبلة

بينة  
 وليس كان كالماء  
 الموضوع وان تحققت  
 ذلك فالمعنى هو

ان  
 الملاقى  
 الملاقى

قوله يقيناً أي  
 العزم واليقين  
 وظناً أي بالبعد

قوله يقيناً أي  
 العزم واليقين  
 وظناً أي بالبعد  
 لعلها في كل مكان